تعالى محال نكذا قيام الصفات به والجواب ان معنى القيام هو الاختصاص
الناعت على ما هو مراد كما يتصافه بالاحوال وبالاحكام اعنى احكام الادراكات
وتمسك اهل الحق بالنصوص الدالة على اثبات العلم والقدرة وغيرهما من الصفات
بحيث لا تحتمل التاويل كقوله تعالى انزله بعلمه وقوله فاعلموا انما انزل بعلم الله
اى ملتبسا بعلمه بمعنى انه تعلق به العلم لا بمعنى مغايرا للعلم لئلا يلزم كون العلم
منزلا وكقوله تعالى ان القوة لله جميعا وقوله تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة
المتين الى غير ذلك وبان الله تعالى عالم وكل عالم فله علم اذ لا يجعل من العالم الا ذلك
وكذا القادر ونحوه وبان لله تعالى معلوما وكل من له معلوم فله علم اذ لا معنى للمعلوم
الا ما تعلق به العلم فان قيل سلمناه على لكن لم لا يجوز ان يكون علمه نفس
ذاته لا زايدا عليها وكذا سائر الصفات على ما ذهب اليه الخصم كما مر قلنا لانه يلزم
منه محالات احدها ان لا يكون حمل تلك الصفات على الذات مفيدا بل بمنزلة
قول الانسان بشر والذات ذات والعالم عالم والعلم علم وثانيها ان يكون العلم
هو القدرة والقدرة هي الحياة وكذا البواقي من غير تغاير اصلا لانها كلها نفس الذات
فينتظم قياس هكذا العلم هو الذات والذات هو القدرة لان القدرة اذا كانت نفس
الذات كانت الذات نفس القدرة مزدوجة ينتج من الشكل الاول العلم هو القدرة
وكذا الباقي وثالثها ان يجزم العقل بكون الواجب بالدليل من غير افتقار عالما
قادرا حيا سميعا بصيرا بعد جزمه بثبوت الواجب بالدليل من غير افتقار الى
اثبات ذلك بالبرهان لان كون الشى نفسه ضروري ورابعها ان يكون العلم
مثلا واجب الوجود لذاته قائما بنفسه صانعا للعالم معبودا للعباد حيا قادرا
سميعا بصيرا الى غير ذلك من المحالات وليس كذلك وفاقا حتى صرح الكعبي من
المعتزلة بانه من زعم ان علم الله تعالى معبود فهو كافر بان خانه المحقق سعد
الملة والدين فان قيل لكن في عدم لزوم هذه المحالات كون المفهوم من الذات
غير المفهوم من الصفات وكون المفهوم من كل صفة مغايرا للمفهوم من الاخرى
وهذا لا نزاع فيه ولا يستلزم الزيادة بحسب الوجود كما هو المطلوب الا ترى
ان حمل مثل الكاتب والضاحك والعالم والقادر على الانسان يفيد وربما يحتاج الى
البيان مع اتحاد الذات وعدم لزوم كون الكاتب هو الضاحك والضاحك وان لم
قلت انما يتم الكلام في العالم والقادر والحي ونحو ذلك مما يحمل على الذات بالمواطاة
لا في العلم والقدرة والحياة ونحوها مما لا يحمل عليه الا بالاشتقاق فانها اذا كانت
نفس الذات كان لزوم المحالات المذكورة ظاهرا فان قيل انما يلزم ذلك لو لم
يكن الذات مع الصفات وكذا الصفات بعضها مع البعض متغايرة بحسب
الاعتبار وان كانت متحدة بحسب الوجود وذلك بان تكون الذات من حيث التعلق
بالمعلومات

بالمعلومات عالما بل علما ومن حيث التعلق بالمقدورات قادرا بل قدرة ومن حيث كونه
يصح ان يعلم ويقدر حيا بل حياة وعلى هذا القياس ويكون معنى الحمل ان الذات
متعلقة بالمعلومات وبالمقدورات مثلا ولا خفاء في افادة افتقاره الى البيان ولا في تغاير
الاعتبارات بعضها عن البعض من غير تكثر في الذات اصلا بحسب الوجود وهذا
كما ان الواحد نصف للاثنين ثلث للثلاثة ربع للاربعة وهكذا الى غير النهاية
مع ان الموجود واحد لا غير والحمل مفيد والنصفية متميزة عن الثلثية مثلا قلنا كون
الذات نفس المتعلق الذى هو العلم والقدرة مثلا ضروري البطلان ككون الواحد
نفس النصفية والثلثية وانما هو عالم وقادر فيعود الكلام في ماخذ الاشتقاق اعنى
العلم والقدرة فانه لا بد ان يكون معنى وراء الذات لا نفسه ولا يفيدك شبهة
بالمتعلق لان مثل العلم والقدرة ليس من الاعتبارات العقلية التى لا تحقق لها
في الاعيان بمنزلة الحدوث والامكان بل من المعاني المتحققة الحقيقية الثابتة
في الخارج فلا بد من القول بكونها نفس الذات فيعود المحذور او وراء الذات
فيثبت المطلوب وايضا وصف العالمية والقادرية وكذا المعلومية والمقدورية
انما يتحقق بعد تمام التعلق فلو ما ذكر يكون كل من العلم والقدرة عبارة عن تعلق
الذات بامر فلا بد في التمايز من خصوصية بها يكون احد التعلقين علما والاخر
قدرة وهو المراد بالمعنى الزايد على الذات ومما يتمسك به اهل الحق ايضا طريق القدماء
وهو اعتبار الغايب بالشاهد وهو اعم اولا ان المعتزلة وافقونا على ان العالم والقادر
والحي والمريد شاهدا من له علم وقدرة وحياة وارادة فيلزم ان يكون كذلك في الحادث
وبالغايب القديم وقيل ارادوا بالشاهد ما علم وبالغايب ما لم يعلم وضعفوا بان
الجمع بين الغايب والشاهد يفتقر الى جامع يعني انه لا بد فيه من جامع القطع
بانه لا يصح في الغايب الحكم لكونه حسيا محدودا على ان الشاهد اولا نعلم العاقل
الا كذلك ثانيا والجوامع اربعة العلة والشرط والحقيقة والدليل اذا علمت
هذا فنقول ثبت في الشاهد كون الحكم معللا بعلة كالعالمية بالعلم او مشروطا بشرط
كالعالمية بالحياة او تقررت حقيقته في محقق ككون حقيقة العالم من قام به
العلم او دل دليل على مدلول عقلا كدلالة الاحداث على المحدث لزم اطراد ذلك
في الغايب وقد ثبت في الشاهد ان حقيقة العالم من قام به العلم وان الحكم
بكون العالم عالما معلل بالعلم فيلزم القضاء بذلك في الغايب وكذا الكلام في القدرة
والحياة ونحوهما قال سعد الدين وهذا احتجاج على المعتزلة القائلين بحكم في
الغايب على الشاهد عندهم شرايطه ويكون هذه الاحكام في الشاهد معللة بالمعاني
كالعالمية بالعلم اى فيكون الزاما لهم فلا يتوجه عليه منع الاشتراك وقد اعترض
عليهن بحجة بالاشتراك اصح من ان هذه الاحكام انما تعلل في الشاهد لجوازها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)